

الهندسة السياسية ومسارات التأثير في السياسة الخارجية: دراسة حالة العراق

فنانر عماد خليل العبادي

كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق

Fanar.khalil@uomosul.edu.iq

ملخص البحث:

لا شك أن السياسة الخارجية تستقي أسسها وأبعادها من مصادر داخلية، ومن تلك العلاقة تتأثر السياسة الخارجية ببناء الدولة داخلياً، لكون التقدم في القدرات الذاتية للدولة والتطور والنهوض الذي تشهده عبر الهندسة السياسية في الداخل قادر على التفاعل في الإطار الإقليمي عبر السياسة الخارجية بحيث تكون تلك القدرات وسيلة للتأثير على الإطار الخارجي (الإقليمي أو الدولي).

وعند تطبيق ذلك على حالة العراق، يلاحظ أن أكبر تهديد للسياسة الخارجية العراقية هو تهديد داخلي يأتي بموازاة التهديد من الخارج، نابع من تعرض الدولة لخطر الفشل والانهيال، نتيجة لانقسامات سياسية ومجتمعية عميقة، وأداء حكومي ضعيف مع عجز متكرر لبناء الدولة، عليه كان لابد أن تبدأ دراسة السياسة الخارجية العراقية من دراسة العوامل التي تساعد الدولة في استعادة الأسس الداخلية لقوتها.

الكلمات المفتاحية: الهندسة السياسية، السياسة الخارجية، العراق.

Political Engineering and Pathways of Influence in Foreign Policy: a Case Study of Iraq

Fanar Imad Khalil Al-Abadi

College of Political Science, University of Mosul

IraqFanar.khalil@uomosul.edu.iq

Abstract:

There is no doubt that foreign policy derives its foundations and dimensions from internal sources, and from that relationship foreign policy is affected by building the

state internally, because the progress in the internal capabilities of the state and the development and advancement that it is witnessing through political engineering at home is capable of interacting in the regional framework through foreign policy so that these capabilities are A means of influencing the external framework (regional or international).

When applying this to the case of Iraq, it is noted that the greatest threat to Iraqi foreign policy is an internal threat that comes in parallel with the threat from abroad, emanating from the state's exposure to the risk of failure and collapse, as a result of deep political and societal divisions, weak governmental performance with repeated inability to build the state, so it had to be The study of Iraqi foreign policy begins with the study of the factors that help the state to restore the internal foundations of its strength.

Keywords: Political Engineering, Foreign Policy, Iraq.

مقدمة

لا شك أن السياسة الخارجية تستقي أسسها وأبعادها من مصادر داخلية، وفي ذلك تكون العلاقة بين الهندسة السياسية والسياسة الخارجية متداخلة، ومن تلك العلاقة تتأثر السياسة الخارجية ببناء الدولة داخلياً، لكون التقدم في القدرات الذاتية للدولة والتطور والنهوض الذي تشهده عبر الهندسة السياسية في الداخل قادر على التفاعل في الاطار الإقليمي عبر السياسة الخارجية بحيث تكون تلك القدرات وسيلة للتأثير على الاطار الخارجي (الإقليمي أو الدولي) ومن ثم خلق الهيبة للدولة عبر تلك السياسة الخارجية، بعبارة أخرى (السياسة الخارجية هي امتداد للقدرات الداخلية والذاتية للدولة)، وعند تطبيق ذلك على حالة العراق، يلاحظ أن اكبر تهديد للسياسة الخارجية العراقية هو تهديد داخلي يأتي بموازاة التهديد من الخارج، نابع من تعرض الدولة لخطر الفشل والانهايار، نتيجة لانقسامات سياسية ومجتمعية عميقة، وأداء حكومي ضعيف مع عجز متكرر لبناء الدولة، عليه كان لابد ان تبدأ دراسة السياسة الخارجية العراقية من دراسة العوامل التي تساعد الدولة في استعادة الأسس الداخلية لقوتها، ومن هذه النقطة خضعت الدراسة للتحليل والاستقصاء عن عوامل البعد الداخلي لفشل الدولة ومسارات تأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، ومن ثم محاولة

وضع الحلول والمعالجات، لإعادة النهوض بالدولة وإمكانية التحول نحو سياسة خارجية عراقية فاعلة ومؤثرة في المحيط الإقليمي والدولي.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من محاولة بيان عوامل الإخفاق المرحلية وضعف الأداء الذي تشهده السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، وإمكانية وضع الحلول والمعالجات لمواطن الخلل ونقاط الضعف الداخلية مما يستلزم المراجعة الموضوعية لمسألة بناء الدولة.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في توضيح العلاقة بين الهندسة السياسية لبناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية، وهو ما يعد عملاً يستدعي تحديد الأخطاء الداخلية ومحاولة فهم مسارات تأثيرها على السياسة الخارجية، هذا التساؤل العام يحتاج الى تفكيك لمعرفة اهم مفاصل البحث مما تطلب عدة أسئلة فرعية هي:

- ما هي مقومات الهندسة السياسية لبناء الدولة؟ وكيف يمكن تجاوز معوقاتها؟
- لماذا ترتبط السياسة الخارجية بنجاح بناء الدولة داخلياً؟
- كيف تتحدد سياقات التأثير الداخلية في السياسة الخارجية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن قوة الدولة عبر بناءها الداخلي، تعكس مكانتها الإقليمية والدولية، وان أي دولة من الدول لن تنجح في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية إلا بعد أن تقوم ببناء الدولة داخلياً.

هدف البحث:

يهدف البحث الى اختبار فاعلية بناء الدولة داخلياً ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية، إذ أن تأثير العوامل الداخلية تشكل قيوداً على الأداء السياسي الخارجي، ومن هنا فان دراسة السياسة الخارجية يجب أن تبدأ بالأساس من دراسة البعد الداخلي للدولة.

تقسيم البحث:

قسم البحث الى ثلاث مطالب فضلاً عن المقدمة، تناول المطلب الأول: العلاقة بين الهندسة السياسية لبناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية، بينما تضمن الثاني: واقع السياسة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة فيها، وأوضح الثالث: نحو صياغة جديدة لسياسة العراق الخارجية، واختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: العلاقة بين الهندسة السياسية لبناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية

لما كانت الهندسة السياسية بشكل عام تهتم ببناء الدولة داخلياً وخارجياً، لكون الدولة تقاس بحجم البناء الذي تؤسس عليه وما تجتازه من مراحل في مجال السياسات العامة، الذي تنطلق منه في دورها الخارجي، عليه كانت الهندسة السياسية منطلق السياسة الداخلية اتجاه مجتمع الدولة، والسياسة الخارجية اتجاه المجتمع الدولي، وحينها تعرف الهندسة السياسية على أنها علم بناء الدولة داخلياً وخارجياً، أو هي علم بناء الدولة عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، بما يؤدي الى انتقال الدولة من التخلف الى التقدم، أو من التقدم الى التقدم الأعلى، مع وضع آليات استدامة لعملية التقدم، ويفهم من ذلك أن الهندسة السياسية هي علم نهضة الدولة، أو علم تقدم الدولة⁽¹⁾، علم النهضة عندما تنتقل الدولة من التخلف الى التقدم، وعلم التقدم عندما تتقدم الدولة من تقدم الى تقدم اعلى. وهذا المفهوم يختلف عما كان يفهم من بناء الدولة قديماً حين كان المفهوم يركز على وظيفة الدولة وأساس شرعيتها، ومن ثم ظهرت حقول معرفية عدة بإمكانها دراسة عملية بناء الدولة، تركز على الاقتصاد من خلال إعادة تصميم نظام الدولة الاقتصادي بما يحقق النمو، أو حقل الاجتماع الذي يتمحور اهتمامه بالعوامل الاجتماعية والثقافية لعملية بناء الدولة، أو حقل السياسة الذي يعني بتصميم المؤسسات وتحليل أساس الشرعية، أما المفهوم الذي نقصده من خلال هذا البحث هو المفهوم الحديث الشامل لبناء الدولة بحقولها كافة.

وبذلك يعرف "فرانسيس فوكوياما" بناء الدولة بأنها: "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي"⁽²⁾، ما يعني أن بناء الدولة هو فرض قوة الدولة وتطويرها وهو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها.

وبالمعنى ذاته تعرف عملية بناء الدولة على أنها: "عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من حماية الأمن والتغلغل والتكامل والولاء والالتزام والمشاركة والتوزيع وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي"⁽³⁾، وهنا تظهر عملية بناء الدولة أنها تبدأ من توفير الأمن الداخلي للدولة والدفاع ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير وإعادة توزيع الخدمات العامة، وانتهاءً بوضع السياسات التنموية الشاملة وتحقيق الشرعية السياسية.

وبالمجمل يقصد بإعادة بناء الدولة تلك العملية المتمثلة في "إعادة تأسيس الهياكل والمؤسسات العامة داخل دولة ما، بشكل يمكن هذه المؤسسات من القدرة على تحقيق التنمية، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعتبر عن السلطة الجماعية عبر نهجين في العملية، **النهج الأول**: وهو عملية البناء من أعلى إلى أسفل بالتركيز على النخب السياسية فقط، أما **النهج الثاني** فهو النهج الذي يتمثل في البناء من أسفل إلى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني فقط؛ لذلك يجب اشتغال هذه العملية على أبعاد مؤسسية واقتصادية وثقافية إلى جانب التركيز على القبول الداخلي للعملية وشرعنة المؤسسات الجديدة عبر النهج الداخلي"⁽⁴⁾.

وفق ما سبق فإن بناء الدولة يبدأ من الداخل أو يكون بناءً على تدخل قوى خارجية، فهناك أمثلة معاصرة في تقديم نموذج لبناء الدولة من خلال عملية ذاتية استطاعت من خلالها النهوض والتغلب على إدارة الضعف والانكسار الذي أحدثته الظروف الخاصة، بينما كان التدخل الأمريكي في العراق مثلاً على محاولة فرض عملية بناء الدولة خارجياً بصرف النظر عن تحقيقه لأهداف بناء الدولة أم لا.

وبناء الدولة لا يتم بنمط واحد وإنما هنالك أنماط عدة للبناء حسب الحاجة الداخلية للمجتمع ونوع الدولة التي تقوم بالعملية ومضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد خلال عملية الشروع في تلك المهمة، وتأثير النسق الدولي ومصالح القوى الفاعلة فيه وتوجهاتهم في نمط بناء الدولة لاسيما في العالم النامي⁽⁵⁾، وعلى الرغم من ذلك يمكن رصد ثلاثة أنماط من عملية بناء الدول الحديثة بناءً على الوظائف التي تؤديها وهي:

1. **بناء الدولة الأمة**: المراد بمفهوم بناء الدولة الأمة عملية نقل الأفراد ولائهم وارتباطهم من الجهات المحلية ليصبح هذا الولاء نحو السلطة المركزية المتمثلة في النظام السياسي، وهو مفهوم يعبر عن التجانس الاجتماعي ضمن حدود إقليمية محددة، مع الشرط المسبق لمسألة السيادة، فقد يتم التجانس الاجتماعي والاندماج عن طريق الضغط الخارجي وفرض واقع معين، إلا أن بناء الدولة يسير بنحو أفضل من خلال

القواسم المشتركة وحاجات المجتمع الى التوحيد من اجل الوصول الى تصور مستقبل جماعي افضل⁽⁶⁾، وعملية بناء الدولة الأمة تتم بدعم التكامل القومي بإنشاء مؤسسات قومية ورموز للوحدة، وهذه العملية مهمة بالذات في الدول ذات الحدود المصطنعة الناتجة عن تصفية الاستعمار الأوربي التقليدي، وترتبط أزمة بناء الدولة الأمة بقضايا الاندماج والتنمية، لاسيما عندما تطفو مشكلات تحويل الولاء التقليدي كالدين، والعرق، والطبقة، الى ولاء عام بالهوية القومية والشعور بالانتماء للأمة والنظام السياسي الموحد⁽⁷⁾، إذ برزت سياسات الاندماج، لتشكّل احد الوسائل المهمة لعملية بناء الدولة الأمة وتحقيق التنمية، ويتوقف نجاح بناء الدولة الأمة أو فشلها على عملية الاندماج، فلا يمكن بناء قدرة مؤسساتية قوية للدولة على المدى الطويل أو تحقيق اختراق فعلي للدولة في المجتمع على المدى البعيد دون أن يكون هناك حداً أدنى في الأقل من الاندماج بين مكونات المجتمع، فربما تنجح القوة في تحقيق هذا الحد الأدنى من الاندماج في مراحل معينة لكنه سرعان ما يزول بزوال أسباب القوة إن لم يكن هناك أسباباً اقتصادية ووظيفية تعمل على تحقيقه، فضلاً عن الاستعداد النفسي المسبق بين مكونات المجتمع للاندماج⁽⁸⁾.

وبهذا فان الاندماج من القضايا الجوهرية التي تحدد مدى فاعلية الدولة وقدرتها على تأدية وظائفها، وبغية تحقيق الاندماج، عمدت الدولة الأمة منذ بروزها الى انتهاج سياسات معينة لبناء أمة أحادية الثقافة، وذلك عبر تدوير المكونات الثقافية والاجتماعية في الثقافة السائدة⁽⁹⁾.

2. **بناء دولة الرفاه:** ظهرت دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات منظمة لرفاه المجتمع، تتجاوز حدود الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة بتوفير الأمن وتطبيق العدالة، الى التدخل في الاقتصاد بهدف جعل النظام الاجتماعي اكثر مساواة، وزيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وتشمل هذه السياسات والبرامج توفير خدمات التعليم العام، الرعاية الصحية، توفير فرص العمل، ضمان الحد الأدنى من الدخل، السكن المناسب، وضمان الرعاية الكاملة⁽¹⁰⁾، كما امتدت خدمات الرفاه العام لتشمل دعم المسنين والمرضى والمعاقين فضلاً عن الفقراء والعاطلين عن العمل، استناداً الى نظام ضريبي متقدم سهل انتقال الثروات من الأغنياء الى الفئات الفقيرة من المواطنين، ويعني ذلك أن دولة الرفاه تميزت بخاصية إعادة توزيع الثروة والمساواة في الفرص⁽¹¹⁾.

3. **بناء الدولة الفاشلة:** إن الدولة الفاشلة تتسم بخصائص عدة منها انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية المصاحبة للتوتر والعنف والصراعات الداخلية وضعف الدولة المركزية وهشاشة المؤسسات التابعة لها⁽¹²⁾، عليه تشير عملية بناء الدولة الفاشلة الى إعادة بناء المؤسسات العامة وتمكين الدولة من

استعادة قدراتها، التي تتجاوز في كثير من الأحيان قدرات بعض الأنظمة السياسية، مما يتطلب وضع استراتيجيات وتبني مفاهيم مركبة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة البناء الوظيفي لمؤسساتها كي تقوم بالغايات والوظائف الأساسية الموكلة إليها، كضمان الدولة للأمن الداخلي والخارجي للمواطنين، وتقديم خدمات الرعاية الأساسية، وتحقيق الشرعية السياسية عبر الانتخابات الحرة، والشرعية الانجازية عن طريق المؤسسات وتبني سياسات عملية بناء الدولة⁽¹³⁾.

وبالاستناد إلى ما سبق فإن مقومات بناء الدولة تتأثر بالمجتمع الذي تولد منه، فهي تعبر عن مستوى من رقي النخبة، ونضج المؤسسات، وتحضر سلوك المواطن، بما يقي المجتمع مغبة الوقوع في العنف والتمزق الداخلي، ومن هذا المنطلق باتت عملية بناء الدولة تمثل أحد مفاصل الحكم، وإن هدفها خدمة قضايا المجتمع عبر هياكله ونقاباته وقنواته ومنظماته؛ لذلك تعد عملية بناء الدولة طويلة ومعقدة، إذ قليلة هي الدول التي استطاعت إرساء معالم النجاح داخلياً وخارجياً في آن واحد، وتكثر نماذج الدول الفاشلة التي لم توفق في مسيرتها بعدما شهدته من انقلابات وأزمات وحروب أهلية وما إلى ذلك، وهذه المشكلات الداخلية للدولة تنمو وتتشكل في المجتمع الذي تقوم عليه، ثم ينعكس ذلك خارجياً في المجتمع الدولي، ومما لا ريب فيه، أن العلاقات الدولية تتداخل في عملية تطور الدول أو تراجعها معاً، وهي تتأرجح بين سياسة البناء وسياسة التفكيك، سواء تعلق الأمر بالداخل وعدم تنظيمه، بل بتأزيمه، أو بالخارج واكتساحه ما هو أضعف منه.

من ذلك اتجهت أغلب الدراسات السياسية إلى رصد علاقة التحولات الداخلية والتنمية والنهوض الاقتصادي والسياسي على المستوى الداخلي للدولة، بالتأثير في ميدان السياسة الخارجية، ويأتي الاهتمام بهذا الموضوع كون السياسة الخارجية من الدراسات ذات الأهمية في العلاقات الدولية، التي تعمل على تنمية وتطوير التعاون الدولي، والسعي لتحقيق السلام ونبذ الصراع واللجوء إلى الحرب، فهي تحافظ على احترام السيادة والخيارات السياسية لكل دولة، وعن طريقها يمكن التعبير عن مبادئ وتطلعات الدول، وكلما كانت السياسة الخارجية موفقة في التعبير عن أهداف الدولة ووحدة قرارها ومصداقيتها كانت علاقات الدولة تتسم بالنجاح والاستقرار الذي ينعكس بالإيجاب على بيئتها الداخلية، ليس هذا فحسب بل إن السياسة الخارجية تمثل هوية الحكومة في السلطة، إذ إنها تتشكل من خلال النظام السياسي في تلك الدولة، ومن ثم فإنها تأخذ أهميتها من المتغيرات والأهداف السياسية والاستراتيجية التي يحددها النظام السياسي داخل الدولة، بمعنى آخر إن السياسة الخارجية ما يميزها تلك الوسائل والأهداف، التي تصنع في داخل مؤسسات الدولة، وعن طريقها يحدد النظام السياسي للدولة طبيعة القرار السياسي الخارجي.

ومن تلك الأهمية وجدنا البحث في بناء الدولة داخلياً وتأثيرها خارجياً، فقوة الدولة الداخلية تعكس مكانتها الدولية والإقليمية، وان أي دولة من الدول لن تنجح في تنفيذ وإدارة السياسة الخارجية إلا بعد أن تقوم ببناء الدولة داخلياً، وهناك الكثير من السلبيات الداخلية التي تعترض تنفيذ السياسة الخارجية ونجاحها، وأول تلك السلبيات يتعلق بضعف البنى والمؤسسات الرسمية للدولة وهشاشة النظام، فضلاً عن سوء الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى التعليم وتدني نوعيته، وعدم الاستقرار السياسي، ولتجاوز تلك السلبيات والسعي نحو سياسة خارجية ناجحة وفاعلة ينبغي على الدول الاهتمام ببناء الدولة داخلياً، وهنا تكمن العلاقة بين بناء الدولة وبين السياسة الخارجية.

وان انعكاس بناء الدولة على نجاح السياسة الخارجية تحدده العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، إذ تشكل السياسة الداخلية الخلفية التي يتم الاستناد إليها في رسم السياسة الخارجية، كما يقتضي تنفيذ السياسة الخارجية الاستناد على القدرات الداخلية (الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية...)، لتحقيق أهداف الدولة، التي هي أهداف متداخلة ذات أبعاد داخلية وخارجية، أي أن وسائل تنفيذ الأهداف تنبع من مصادر داخلية تعززها قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ومدى تطورها العلمي والتكنولوجي.

وهنا أصبحت دراسة السياسة الخارجية تبدأ بالأساس من دراسة البعد الداخلي للدولة، ولكي يكون للدولة دوراً إقليمياً ودولياً وتحظى بسياسة خارجية فاعلة فلا بد أن تنطلق من الداخل أولاً وقبل كل شيء، بمعنى أن الدولة لكي تبني سياسة خارجية يتطلب ذلك من صناع القرار والمؤسسات المعنية برسم السياسة الخارجية الأخذ بنظر الاعتبار إعداد القاعدة المحلية أولاً، عليه بدأ الاهتمام ببناء ونهوض الدولة داخلياً قبل الاهتمام بالسياسة الخارجية، وبهذا الخصوص يقول: "وليم غلادستون" (رئيس الوزراء البريطاني 1868-1894) إن "السياسة الداخلية الصالحة هي أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة"⁽¹⁴⁾، كذلك يرى "مارسيل ميرل" إن دراسة السياسة الخارجية لا يمكن اقتصرها على دراسة المظاهر الدولية وإنما يجب أن تنطوي في الوقت ذاته على دراسة هياكل واتجاهات الحياة السياسية الداخلية التي تشكل بطريقة ما (الوجه الخفي) للسياسة الخارجية⁽¹⁵⁾.

ويبدو أن الدعوة لبناء الدولة قبل الاهتمام بالسياسة الخارجية ليست وليدة اليوم، فقد سبق وان نشر الكاتب الأمريكي "جيمس ووربرغ" في عام 1944 عند ذروة الحرب العالمية الثانية كتاباً بعنوان "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل"، وفيه يركز الكاتب على أهمية الاهتمام ببناء الدولة داخلياً اذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخرج منتصرة من الحرب⁽¹⁶⁾.

فيما بعد صدر كتاب يحمل العنوان نفسه "السياسة الخارجية تبدأ من الداخل" لمدير التخطيط الأسبق في وزارة الخارجية الأمريكية ورئيس مجلس الشؤون الخارجية "ريتشارد هاس" شرح فيه إهمال الولايات المتحدة أسس قوتها الداخلية مقابل ضعف التأثير الإيجابي لسياستها الخارجية، ويذكر "هاس" إنه "لكي تستمر الولايات المتحدة في العمل بنجاح في الخارج، يجب عليها استعادة الأسس المحلية لقوتها، ويجب أن تبدأ السياسة الخارجية في الداخل الآن وفي المستقبل المنظور"⁽¹⁷⁾، مستمداً رؤيته من شعار "لقد جاء وقت التركيز على بناء الأمة هنا في الداخل" الذي أطلقه السيناتور "باراك أوباما" في حملته الانتخابية لمنصب الرئاسة الأمريكية عام 2008⁽¹⁸⁾، وحدد "هاس" نقاط أساسية في بناء الدولة داخلياً لتخفيف الآثار السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية إذ يذكر: "من أجل صياغة سياسة خارجية فعالة، يجب على الولايات المتحدة أولاً ترتيب شؤونها الداخلية"⁽¹⁹⁾ ومعالجة مشكلات عدة أهمها:

1. حل أزمة الديون ومعالجة التحديات الصعبة المتعلقة بالقدرة على الوفاء بها⁽²⁰⁾.
2. حل مشكلات البنية التحتية⁽²¹⁾.
3. معالجة حالات الضعف في نظام التعليم الذي أصبح من الدرجة الثانية قياساً بدول أخرى⁽²²⁾.
4. حل مشكلات الداخل الأمريكي مثل المشكلات التي تهدد النمو الاقتصادي والسلامة الاجتماعية والصحية⁽²³⁾.

إن رؤية "ريتشارد هاس" تعزز القول بأن السياسة الخارجية تتأثر ببناء الدولة، لكون التقدم في القدرات الذاتية للدولة والتطور والنهوض الذي تشهده في الداخل قادر على التفاعل في الاطار الإقليمي عبر السياسة الخارجية بحيث تكون تلك القدرات وسيلة للتأثير على الاطار الخارجي (الإقليمي أو الدولي) ومن ثم إحداث الهيبة للدولة عبر تلك السياسة الخارجية، بعبارة أخرى "السياسة الخارجية هي امتداد للقدرات الداخلية والذاتية للدولة"⁽²⁴⁾، وإن صنع السياسة الخارجية هي قرارات تنبع من داخل الدولة ذات أبعاد متنوعة ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وتكنولوجية⁽²⁵⁾، ويتضح من ذلك إن السياستين الداخلية والخارجية إذا أحسنت صياغتهما فإنهما يخدمان الأهداف والمصالح العليا للدولة ذاتها، لذلك فلا بد أن يكونا على درجة عالية من التجانس في سبيل تحقيق الأهداف⁽²⁶⁾.

ومن هذا المنطلق أيضا يربط "هنري كيسنجر" السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية، بقوله: "إن السياسة الخارجية تبدأ من حيث تنتهي السياسة الداخلية"⁽²⁷⁾، بمعنى أن السياسة الداخلية هي ركيزة وأساس

السياسة الخارجية، مثلما أن السياسة الخارجية تخدم الأهداف والمصالح الداخلية، فالسياسة الخارجية في عموميتها تقوم على التحديد الدقيق لمنظومة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستراتيجية، التي تعمل الدولة على تحقيقها في المدى القريب والبعيد، من خلال حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، وأهدافها الفكرية والأيدولوجية، وازدهارها الاقتصادي⁽²⁸⁾، وهذا كله يتحقق عبر السياسة الخارجية عن طريق التعاون السلمي مع الفواعل الأخرى، أو عبر الحروب والنزاعات.

ولما كان بناء ونهوض الدولة ومن ثم كفاءة سياستها الداخلية يعني أنه سينعكس إيجابيا على السياسة الخارجية، فقد أكد العديد من الباحثين قوة العلاقة التي تربط كلا السياستين إذ تعد السياسة الخارجية استمراراً أو صدىً للبعد الداخلي للدولة عبر حدودها الإقليمية، وهذا ما أكده "كارل فردريك" في كتابه عن السياسة الخارجية الذي أصدره عام 1938، عندما أشار الى العلاقة الوثيقة بين السياسة الداخلية والخارجية وان الثانية تتأثر بالأولى، وما من مشكلة داخلية إلا ولها أبعاد خارجية⁽²⁹⁾.

فضلاً عن ذلك فإن السياسة الخارجية هي "تجسيد حي لصورة دولة ما في عيون الدول الأخرى، وعلى ضوء هذه الصورة أو تلك تأخذ الدولة تسلسلها الطبيعي في القدرة على التأثير بمحيطها الخارجي"⁽³⁰⁾، وان اختلاط السياسة الداخلية بالخارجية هو ما يسمح بتكوين القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة، ومن العبث تصور إمكانية الفصل بينهما إلا اذا أريد تشويه معنى الدولة العصرية⁽³¹⁾.

إذاً فإن عملية تنظيم الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي سلوك سياسي للوحدة الدولية داخل إقليمها على وفق ضوابط متماسكة ومتكاملة، وان لذلك علاقة مثبتة بسياستها الخارجية، فالدولة التي تنعم بالاستقرار وبقوة اقتصادية وسياسية واجتماعية ستنعم بسلوك سياسي خارجي فاعل ومؤثر⁽³²⁾؛ لأن العمل الداخلي يتطلب بناء وإدامة القوة التي قد تبذل خارجياً⁽³³⁾، وعليه يكون الترابط بين كل من السياستين الداخلية والخارجية هو ما يعكس طبيعة العلاقة بين بناء الدولة القائمة على مضامين بناء الدولة وبين نجاح السياسة الخارجية.

ويرى "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "بناء الدولة"، إن بناء الدولة يحتاج الى سياسة داخلية ناجحة ومؤسسات قوية ليكون لديها سياسة فاعلة في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، وضعف مؤسسات الدولة هو المصدر الأول للمشكلات الداخلية والخارجية على حد سواء⁽³⁴⁾، ورؤية "فوكوياما" هذه مطابقة للافتراض الذي جاءت به النظرية التقليدية للعلاقات الدولية من أن الدولة هي التي تضطلع بشكل مستمر بمحاولات التدخل في كلتا السياستين، أي أنها هي من تمارس السياسة الداخلية والسياسة الخارجية⁽³⁵⁾، وعليه فإن أي

محاولة لبناء الدولة ستعكس تأثيرها على السياسة الخارجية، وهذا ما نريد قوله في بناء الدولة من الداخل، ثم التأثير بالسياسة الخارجية، لكون السياسة الخارجية تستمد أبعادها من مصادر داخلية، إذ تعتمد قوة صنع السياسة الخارجية على قوة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن أنها تستمد من المؤسسات غير الرسمية وقوة تنظيمها⁽³⁶⁾.

فضلاً عن ذلك وحسب ما يرى "كينيث تومبسون" إن السياسة الخارجية تعرف من خلال النظرة الأيديولوجية للدولة إذ يفترض أن السياسات التي تصنعها الدول اتجاه العالم الخارجي هي تعبير عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة (عوامل البيئة الداخلية)⁽³⁷⁾، إذ تتأثر السياسة الخارجية بالبنية المجتمعية للدولة ولاسيما مجموعة القيم السياسية السائدة والتوجهات السياسية والعقائدية عند القوى السياسية الفاعلة⁽³⁸⁾، وعندئذ تصنف السياسة الخارجية بديمقراطية أو استبدادية أو تحريرية أو اشتراكية أو محبة للسلام أو عدائية، كونها ترتبط بالبيئة الداخلية بعلاقة وثيقة⁽³⁹⁾.

والدول في سياساتها الخارجية لها سلوك مختلف نابع من محددات داخلية وخارجية، يتراوح هذا السلوك بين العداوة والصداقة، بين السلم والحرب، ويعتمد على أهدافها، مثل الاستقلال القومي والبقاء ووحدة الإقليم، وهذه الأهداف الداخلية والخارجية تختلط فيما بينها، أي أن انتهاج أهداف السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأهداف الداخلية للدولة، والا سيتبعها نتائج خطيرة⁽⁴⁰⁾.

ويتضح من ذلك أن بناء الدولة تنعكس على السياسة الخارجية حينما تتأثر الثانية بالأولى، لاسيما وان السياسة الخارجية هي خطط وبرامج واستراتيجيات عمل ومصالح وأهداف وإمكانات وقدرات وحسابات وتوقعات وتحركات وقرارات وأفعال وردود أفعال وتفاعلات ومنظومة معقدة من التأثيرات المتبادلة في ظروف وأوضاع داخلية وخارجية متقلبة ومتغيرة⁽⁴¹⁾.

وخلاصة الموضوع فان دراسة السياسة الخارجية في السابق كانت تركز على دراسة السلوكيات الخارجية للدول فقط، أما العوامل الداخلية التي تساهم في تحديد تلك السلوكيات الخارجية فكانت إما متجاهلة أو متعامل معها بشكل عام، دون محاولة تصنيفها عبر تقديم تحديد دقيق وتفصيلي لها⁽⁴²⁾، أما اليوم فإن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك ينظر لها من جذورها الداخلية بصرف النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة، ذلك أن سلوك الدول اتجاه بعضها البعض في العلاقات الدولية ليست نتيجة علاقات القوة التي تحكمها فحسب، بل ونتيجة الأبعاد الداخلية والأفكار والعواطف التي تؤثر على سلوك صانع القرار، لاسيما وان السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة بينما تنفذ في الخارج⁽⁴³⁾، والبنية الداخلية ومن ضمنها السياسات الداخلية

والرأي العام والموقع الجغرافي كذلك الثقافة العامة والسماوات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، كلها عوامل مؤثرة في الفعل الخارجي الصادر عن الدولة⁽⁴⁴⁾.

وإن الإهمال في دراسة تأثير العوامل الداخلية من أخطر الحالات التي أدت الى بروز معوقات في صنع السياسة الخارجية، فكما هو معلوم أن بناء الدولة يعني بناء مؤسسات وهيكل السياسة الخارجية التي تشمل بصورة عامة مؤسسة الرئاسة، ومؤسسة السياسة الخارجية (رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، القادة وصناع القرار)، والمؤسسة التشريعية، وهذه المؤسسات ستعكس فاعليتها إيجابياً على السياسة الخارجية للدولة إذا أحسن بناءها، فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة⁽⁴⁵⁾، وهي انعكاس لنشاط الدولة الداخلي وقدرتها وإمكانيتها على الفعل الخارجي.

نخلص مما تقدم أن الدول التي تتصف بالبناء الداخلي تكون قراراتها الخارجية قائمة على المبادرة أكثر من كونها تعبيراً عن رد الفعل الخارجي، فهي تتشكل على قدر من التخطيط والتصورات المحددة والمعدة سلفاً لما تريد تحقيقه من نتائج وأهداف، وبآليات مدروسة ومختارة بدقة وعناية، من جانب آخر يتضح أن الدول التي تتسابق على تنمية مواردها وإمكاناتها الداخلية تسعى لتعزيز مكانتها من القوة والتأثير بها في تحديد أهدافها الخارجية، أو في تعريفها لمصالحها في مواجهة غيرها من الفاعلين الدوليين الآخرين.

المطلب الثاني: واقع السياسة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة فيها

إن التحولات المتلاحقة التي شهدتها العراق، وما صاحبها من حالة فشل الدولة تستوجب منا الوقوف على المضمون الحقيقي لأسبابها، لتقييم تأثيرها في السياسة الخارجية الراهنة والمستقبلية، وما يتطلبه ذلك من إعادة بناء الدولة والاتجاه نحو النهضة والتقدم.

لقد كان لتأثيرات الاحتلال الأمريكي عام 2003، وما تبعها من اضطرابات داخلية، مع وجود حكومة محاصصة طائفية، وأحزاب تفتقر للخبرة التنظيمية، انعكاس واضح لعدم القدرة على بناء دولة مؤسسات، والفشل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين على مدى 18 عاماً، وعدم القدرة على انتشار السلطة على كامل إقليم الدولة، وضعف حماية الأمن الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية، والسيطرة على مستويات العنف المتصاعد المؤدي الى التأثير على السمعة الدولية للعراق والمحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وهذه إشارات واضحة لحالة التناقض بين مؤشرات الدولة الهشة أو الفاشلة التي شهدتها العراق وبين ما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعله مثلاً لبناء الدولة الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وبتحليل العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية نجد أن التغيير السياسي لم يضيف أي تطور إليها، على العكس فقد أثرت المشكلات الداخلية التي رافقت عملية تغيير النظام السياسي وعملية بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال على مخرجات السياسة الخارجية العراقية الجديدة، وفشلت في تلبية متطلبات المرحلة الانتقالية في تاريخ العراق مما كان لزاماً بحث مواطن الخلل والضعف والسبل الكفيلة بمعالجتها والحلول المناسبة لمشكلاتها، وأولى تلك المشكلات كانت التعارض ما بين أهداف السياسة الخارجية وبين تطبيقها، أي ضعف الأداء الذي يتمثل بالعجز عن تحويل الأهداف الى واقع عملي.

على الرغم من أن العراق شهد سياقات جديدة في تنفيذ سياسته الخارجية، التي قامت على أهداف تقوم على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسعي لحل النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العلاقات على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل⁽⁴⁶⁾، لدفع المخاطر والتهديدات، التي قادت سابقاً الى توترات وأزمات وحروب وانتهت بنتائج كارثية على الدولة والشعب العراقي، إلا انه في الوقت نفسه لم تستطع السياسة الخارجية إجبار الدول على التعامل بالمثل مع العراق، وفرض سيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام الالتزامات الدولية معه، وهذا أول هدف كانت السياسة الخارجية عاجزة عن تحقيقه للشعب.

كما عانت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، نتيجة تأثرها بطريقة تشكيل الحكومة عبر التوافقات والمحاصصة بين الأطراف السياسية، وهذا الخلل في الأداء الخارجي هو انعكاس للأداء الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، وتجزئة الخطاب السياسي بحسب الولاءات الحزبية والفتوية والإقليمية، وهذا ما يستدعي تعزيز البناء الداخلي وضبط مسار العملية السياسية في الداخل وصولاً الى فعل متماسك في الخارج⁽⁴⁷⁾، نتيجة لذلك شهدت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، مشكلات في منهجها وثوابتها وآلية صنع القرار وصولاً الى مراحل تطور سلوكها الدبلوماسي.

فالسياسة الخارجية بما أنها مجمل الأقوال والأفعال الصادرة عن الدولة، فلا يكفي أن يعلن صانع السياسة الخارجية عن تمسكه بسياسة معينة، ولكن يجب لاعتبار هذا الإعلان جزءاً من السياسة الخارجية أن يكون مقروناً بأفعال موازية، وأن يكون نمط تعبئة الموارد في الدولة متجهاً نحو تحقيقه⁽⁴⁸⁾، ومن ذلك نجد التناقض بين المبادئ وبين الفعل السياسي الخارجي، ففي حين أن العراق دولة ديمقراطية وتدعم التحول الديمقراطي وتبارك التخلص من الأنظمة الاستبدادية، وهذا هو الموقف السياسي الخارجي الذي اتخذته بعد ثورات التغيير في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا، واتجاه التظاهرات في البحرين.

إلا أن الفعل السياسي العراقي الخارجي اتجاه الأحداث في سوريا يلحظ عليه التناقض، والامتناع عن التصويت على اغلب قرارات الجامعة العربية الخاصة بالأزمة السورية ومن ذلك الامتناع عن التصويت في قمة بغداد على قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري القاضي بتعليق مشاركة الوفود السورية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وجميع الأجهزة التابعة لها اعتباراً من 2011 / 11 / 16، كذلك تحفظ العراق على قرار مجلس الجامعة العربية القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا في 2011 / 11 / 27، فضلاً عن امتناع العراق في قمة الدوحة عن التصويت على قرار القمة في 2013 / 2 / 26، بشأن الترحيب بشغل (الائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية) مقعد سوريا والاعتراف به ممثلاً للشعب السوري⁽⁴⁹⁾، هذه الشواهد بينت الروابط القوية لإيران التي تعد من اكبر الداعمين لنظام الرئيس السوري "بشار الأسد"، وتأثيرها في الموقف العراقي اتجاه الأحداث السورية، إذ جرى تنسيق هذه المواقف بين الحكومتين⁽⁵⁰⁾، ما أثار نظرة الدول تجاه العراق واتهامه بعدم حيادية المواقف وتناقضها وسببت إحراج لسياسته الخارجية باتهامها بعدم الاستقلالية الخارجية، وتأثرها بالأبعاد الأيديولوجية الداخلية⁽⁵¹⁾.

ومن الشواهد الأخرى لحالة التناقض بين المبادئ وبين الفعل السياسي الخارجي، كان الموقف السياسي الخارجي للعراق اتجاه ما حدث في البحرين، والذي اكتسب طابع الأزمة في العلاقات العراقية البحرينية، لاسيما بعد تصريحات لمسؤولين عراقيين، دعت الى التضامن مع الاحتجاجات في البحرين، ولقاء عدد من قادة المعارضة البحرينية في مدينة النجف في نيسان عام 2011، فضلاً عن مطالبة أعضاء كتلة التحالف الوطني في البرلمان العراقي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع البحرين، وطرد السفير البحريني من العراق، الأمر الذي ردت عليه البحرين بنوع من الشدة والقوة وأعلنت استنكارها التصريحات الصادرة عن القيادات العراقية، وعدت ذلك من قبيل التدخل العراقي في شؤونها الداخلية⁽⁵²⁾.

ولعل ذلك كان نتيجة الضعف البنيوي للدولة الذي أدى الى افتقار السياسة الخارجية لتحديد اتجاهات واضحة، وتكون اقل تأثراً بالعوامل الإقليمية لتكون بعيدة عن الارتباك ولا تعيش ردود أفعال متباينة جعلت العراق يفقد جزءاً كبيراً من مقومات الفعل الخارجي ويصبح الحلقة الأضعف في الاستقطابات الإقليمية⁽⁵³⁾، فسمة العقلانية والرشد السياسي، كانت تتطلب من العراق أن يراقب الصراعات الدولية والإقليمية من دون إبداء أي موقف يميل لهذا الطرف أو ذاك، للنأي بالنفس عن الدخول بأزمات ذات طبيعة مركبة ومعقدة، لما سيلحق بالعراق من ضرر نتيجة التعبير عن موقف مؤيد لاحد اطراف الصراع.

إن اكتشاف مواطن الخلل وتقييم نقاط الضعف في السياسة الخارجية العراقية ليس عيباً، وإنما يشكل عملاً يستدعي تحديد الأخطاء، ويستلزم المراجعة الموضوعية للتوازن ما بين الفعل السياسي الخارجي وما بين الأهداف الاستراتيجية، التي تبنتها وزارة الخارجية ضمن عدداً من الأهداف، أهمها⁽⁵⁴⁾:

1. حماية أمن العراق وتعزيز استقراره والحفاظ على وحدته ووئام مجتمعه.
2. المضي قدماً في توسيع مساحة العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع دول العالم.
3. مواصلة العمل على دعم دور العراق في الهيئات متعددة الأطراف نحو مزيد من النشاط الفاعل، والسعي لتوسيع مشاركته الدولية عبر الانضمام الى مزيد من تلك الهيئات وبصفة خاصة الاقتصادية منها.
4. تعزيز دعائم الديمقراطية في إطار السيادة والوحدة والمساواة بين المواطنين.
5. تأكيد العراق على سلمية سياسته الخارجية الرامية الى تطبيع علاقاته الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أسس التعاون واحترام المصالح المتبادلة ورعايتها وفق القانون الدولي والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف الدولية على نحو عادل.

إن تلك الأهداف الاستراتيجية ناجعة اذا ما طبقت بالتوازي مع الفعل السياسي الخارجي، إلا أن تأثير العوامل الداخلية تشكل قيوداً على الأداء السياسي الخارجي، بينما يكمن تأثير العوامل الخارجية متغيرات كابتحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومن ذلك يمكن تحديد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بالآتي:

أولاً. عوامل البيئة الداخلية:

إن السياسة الخارجية العراقية وعلى مدى 18 عاماً مازالت متعثرة وتعاني الإرباك وتذبذب في الأداء، نتيجة لانعكاس فشل الدولة، والانشغال بالمشكلات والتحديات الداخلية، واستمرار سياسات المحاصصة، وغياب الإدراك الواضح، واختلاف الرؤى بين الأطراف كافة.

فعلى مستوى مؤسسة وزارة الخارجية، فقد عانت الفصل بين الولاية وشخص من يتولاها، أي الفصل بين ما هو مؤسسي وما هو شخصي، وهذه واحدة من الفوارق الجوهرية بين الدول المتقدمة والدولة الهشة، فالأولى تحكمها مؤسسات مستقرة تركز على الدستور والقوانين والفرد فيها خاضع للقانون، أما الثانية فيحكمها أشخاص تكون المؤسسات فيها عبارة عن مباني للفرد فيها علوية على القانون والمؤسسة، وإذا كان الدور السياسي لا يقوم على الخلفية المهنية لأدائه في الأغلب، فإن الدور المؤسسي لا يمكن أن يقوم إلا بتوفير الخلفية

المهنية والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية لإنجازه، وتداخل الشخصي مع السياسي يؤدي إلى الإرباك والفوضى وفشل المؤسسة (الوزارة) في أداء مهماتها⁽⁵⁵⁾.

وهذه إحدى أهم مواطن الضعف في السياسة الخارجية العراقية، وهي المعاناة من متلازمة التبعية السياسية للطائفة والحزب الذي ينتمي إليه الشخص المسؤول، والتفرد بصنع القرار والارتجالية والشخصنة في اتخاذ القرار حسب تبعية المسؤول وتمثيله السياسي والديني والقومي والمذهبي، إلى درجة أن أصبح العمل الدبلوماسي في وزارة الخارجية خاضعاً للمحاصصة لاسيما فيما يتعلق باختيار السفراء المرشحين من الكتل السياسية، حسبما جاء بقانون الخدمة الخارجية رقم (45) لسنة 2008، والذي يجيز في مادته التاسعة الفقرة الثالثة تعيين السفراء من خارج السلك الدبلوماسي على أن لا تزيد نسبتهم عن 25% من مجموع السفراء⁽⁵⁶⁾، ووفق ذلك فقد أصبح لدينا سفراء غير مؤهلين لعدم امتلاكهم الكفاءة المطلوبة ومنهم لا يمتلك حتى شهادة البكالوريوس، كما أن القانون أعلاه يفتقر لتحديد التخصيصات المطلوبة للترشيح، وهذه حالة تفسح المجال لترشيح أشخاص ليس لهم علاقة أو فهم بطبيعة عمل السياسة الخارجية، وهذا ما تسبب بضعف الأداء السياسي الخارجي وعدم فاعليته. من جانب آخر فإن تطبيق أهداف ومبادئ السياسة الخارجية يحيطها الإرباك نتيجة تعقيدات البيئة الداخلية، مما يتطلب ضرورة الانطلاق بأهداف جديدة أكثر واقعية وتلبي الطموح لمواكبة التطور، واستعادة المكانة الإقليمية والدولية التي يجب أن يحظى بها العراق.

عليه فإن عدم الاهتمام ببناء الدولة، سيؤدي العراق دولة هشّة داخلياً وضعيفة خارجياً، تتجاذبها الفئات مع وجود نظام ديمقراطي غير ناضج يتم تقويضه بشكل متزايد من الداخل والخارج، إذ تحيطه الأطماع من دول إقليمية ودولية تسعى إلى الهيمنة عليه وإخضاعه لسياساتها وضمه لمحاورها⁽⁵⁷⁾.

ثانياً: عوامل البيئة الخارجية:

1. التدخلات الدولية: بينما يكمن الهدف من السياسة الخارجية إقامة شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية، للاستفادة القصوى من عناصر قوتها والحد من الآثار السلبية لعناصر ضعفها، لتكون المحصلة النهائية ضمان أمن الدولة، واستمرارها واستقرارها، من خلال العمل على تلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها، إلا أن المجال متاح أمام السياسة الخارجية العراقية وهامش الحركة السياسية للفعل المستقل دولياً وإمكاناته لا يزال مقيداً إلى درجة كبيرة⁽⁵⁸⁾ بفعل تأثيرات الاحتلال الأمريكي عام 2003، وتقيدته المجال متاح أمام الفعل المستقل المحدود، إذ لا يخفى على أحد تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن العراقي بعد احتلاله مباشرة والانفراد بتسيير أموره⁽⁵⁹⁾، وما تبع ذلك من نتائج ومشكلات أمنية، ولدت

حالة من الهشاشة في صناعة القرار السياسي الخارجي، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تخفي طموحها في الاستفادة بأكبر قدر ممكن من وجودها في العراق والعمل على الضغط من اجل تأمين مصالحها في المنطقة واستغلال هيمنتها عليه لفرض رؤيتها والتدخل في تحديد خياراته السياسية الخارجية اتجاه دول الجوار والعالم⁽⁶⁰⁾، وهذا واضح من مقولة السيناتور السابق والرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية "جو بايدن" حينما صرح في عام 2006 غاضباً على بعض المسؤولين العراقيين من منتقدي مشروعه في تقسيم العراق الى ثلاث دويلات، بقوله: "من يظنون انفسهم بحق الجحيم ليقولوا لنا ليس من حقنا أن نبدي رأينا!!...، لقد صرفنا من دمنا ومن مالنا لدعمهم بالالتزام بالدستور، هكذا كان العقد معهم"⁽⁶¹⁾.

والواضح من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن لا يعلو قرار على ما تقرره هي، وتحاول أن تمتلك التأثير في تغيير اتجاهات السياسة العراقية.

2. التدخلات الإقليمية: يعاني العراق من بيئة إقليمية ضاغطة بشدة، تعيق حريته في التحرك السياسي الخارجي، إذ تتدخل دول الجوار في الكثير من شؤونه الداخلية وتنطلق من دوافع مصلحة لا تحدها قيود، ومن ذلك تدخلات تركيا وإيران، وجعله ساحة تنافس تحكمها الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين، والتي تميزت بالتذبذب والتوتر والعداء المتواصل منذ مدة غائرة، حينما كان العراق ساحة للصراع المتبادل بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية وتحت طروحات مذهبية⁽⁶²⁾، وبعد عام 2003 عاد التنافس بينهما ليغذي التفاعلات المتولدة من اعتبارات كل طرف لمصلحته.

إذ شكل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، فرصة تاريخية لتركيا لتحقيق أهدافها عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية كافة، وانطلاقاً من المصالح القومية، فكان تدخلها في العراق من زوايا عدة منها تحجيم دور ونفوذ إيران في العراق، والمسألة الكردية، والرغبة في دور إقليمي، وبعد أن وجدت تركيا نفسها في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، فتطور العملية السياسية كان في مصلحة الأكراد والأحزاب العراقية القريبة من إيران من وجهة نظرها، قامت تركيا ببناء علاقات مع بعض الجهات المعارضة للعملية السياسية في العراق، واستضافتها في مؤتمرات عدة ذات أبعاد طائفية، فضلاً عن دعوتها الى قيام جبهة تركمانية واسعة تأخذ على عاتقها المطالبة بضرورة إعطاء التركمان حقوقهم في العراق، فضلاً عن دعمها لقيادات سياسية في الوصول الى الحكم تكون اقل تبعية لإيران من وجهة نظرها، ولم تتردد تركيا في توظيف أزمة مياه دجلة والفرات للتأثير في الوضع السياسي الداخلي،

كما استغلت تركيا مشكلة ضبط الحدود وعبور حزب العمال الكردستاني لامتلاكها عمقاً أمنياً في الأراضي العراقية⁽⁶³⁾.

أما إيران فقد أظهرت أن أمنها مرتبط بأمن المنطقة، وان لها استراتيجيتها ومصالحها العليا والخاصة، التي تسعى الى تحقيقها عن طريق التدخل في شؤون الدول الأخرى ومنها العراق، إذ تظهر تدخلات ايران من خلال مساعدة حلفائها السياسيين من العراقيين على اكتساب المزيد من القوة لدخولهم العملية السياسية، ومن ثم تعمل على نشوب الخصومة فيما بينهم لتأتي منقذاً وتفرض نزاعاً غالباً ما تكون هي المسبب فيه⁽⁶⁴⁾.

وزداد التدخل الإيراني أكثر بعد أزمة كيان داعش الإرهابي، وطلب العراق الرسمي التنسيق العسكري مع إيران، إذ أكد "رضا طلاي" نائب وزير الدفاع الإيراني "وجود تنسيق عسكري بين بلاده والعراق يسمح بموجبه تدخل ايران في حال تعرضت العتبات الدينية المقدسة في العراق للخطر"⁽⁶⁵⁾.

فيما بعد جعلت ايران العراق ساحة مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما سعت لتقاسم النفوذ معها كونها حاملة الميزان لاستقرار العراق، وصاحبة التأثير الأقوى والأوسع⁽⁶⁶⁾، واستمرت ايران تمارس نفوذاً ضخماً على العراق والتأثير في سياسته الداخلية والخارجية، بحجة حماية المقدسات، ومقاومة الغزو الأمريكي، الا انها في الحقيقة تميل الى التدخل في الشأن العراقي لتظهر امام الولايات المتحدة الامريكية اهميتها في الاستقرار الاقليمي، ولتظهر لمنافسيها الاقليميين (تركيا، والسعودية) على انها الجهة الفاعلة الاكبر والاقوى في العراق، ولربما حتى اكثر قوة من الولايات المتحدة الأمريكية او أي دولة عربية او اقليمية تتنافس معها على السلطة في الشرق الاوسط⁽⁶⁷⁾، لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح من تحويل وجودها العسكري في العراق الى قوة تهديد حقيقية لإيران، بل على العكس استطاعت ايران أن تحول الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من الحدود الإيرانية، من قوة تهديد أمريكية لإيران الى قوة تهديد إيرانية لأمريكا بأمن جنودها وقواعدها، مقابل أمن وسلامة المنشآت النووية الإيرانية⁽⁶⁸⁾.

3. تدخلات دول الخليج العربي: تشترك كل من المملكة العربية السعودية وقطر، برؤية نابعة من خوفهما من التوسع الإيراني في العراق، وحاولتا دعم بعض الفصائل السياسية العراقية، لمنح توازن طائفي داخل النظام السياسي العراقي⁽⁶⁹⁾، فضلاً عن ذلك تنظر السعودية الى العراق من زاوية المخاطر التي تهدد مصالحها، واهم تلك المخاطر عودة عراق ذو قوة إقليمية وعربية، وتراقب السعودية سياسات بناء النظام والوزن الطائفي بداخله، كما تخشى السعودية من الانموذج الفيدرالي ومحاولة إنشاء إقليم الوسط والجنوب المحاذي لها، الأمر الذي قد يؤثر على وحدتها وخشية المطالبات المماثلة داخل المملكة لاسيما من قبل الجماعات المهمشة⁽⁷⁰⁾.

أما قطر فكان تدخلها متمثلاً بالدور الإعلامي السلبي الذي جسده قنارة الجزيرة، والتأثير بالمال السياسي والدعوات لزيارات سرية لزعماء بعض الكتل السياسية العراقية واستقبالها لهم، لاسيما في أوقات تشكيل الحكومات، ودعم عدم التوافق السياسي بين الكتل، ووضع العقبات وتكوين الصراعات الداخلية بين أقطاب العملية السياسية، لإبراز صورة سلبية عن تبعات التجربة الديمقراطية في العراق، وضمان بقاء الأنظمة الملكية الخليجية التي تستند الى شرعية التوريث الأبوي للحكم⁽⁷¹⁾.

أما الكويت فكان تدخلها في الشأن العراقي نابغاً من عقدة الغزو العراقي لها عام 1990، إذ بقيت حبيسة تلك العقدة التي تجذرت في سلوكها وأيديولوجيتها السياسية، والتي أذكت فيها الرغبة بالانتقام والثأر، وسعت الى تدمير العراق، واستمرار معاناته والحيلولة دون إعادة إنعاشه من جديد، عبر تكبيله بسلسلة من التعويضات، والاستمرار بالضغط عليه عبر افتعال مشكلات عدة معه، كان ابرزها بناء ميناء مبارك⁽⁷²⁾، الواقع في جزيرة بوبيان التي شرعت في بنائه عام 2011 أي بعد عام واحد من قيام العراق بوضع حجر الأساس لميناء الفاو الجديد، وأصرت الكويت على إنشاؤه في ذات المنطقة من اجل الأضرار بالعراق والتعمد بتطويق أو غلق الممر المؤدي الى ميناء أم قصر وميناء الفاو الكبير، ليصبح العراق وموانئه دولة مغلقة بحرياً⁽⁷³⁾.

4. الإرهاب: برز الإرهاب نتيجة تدخلات إقليمية ودولية منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، لكن نقطة التحدي الجوهرية للسياسة الخارجية العراقية كانت بظهور كيان داعش الإرهابي، إذ شكل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني العراقي في القدرة على حماية أمن البلاد ضد أي عدوان خارجي، وخطراً مباشراً على واقع ووحدة الدولة العراقية، بعد أن وفر بيئة صحية للاستقطاب الديني والمذهبي والعربي في المجتمع العراقي المتعدد، وفرصة لتدخلات الدول الإقليمية ذات المصالح الضيقة والمبالغ فيها⁽⁷⁴⁾، مما جعل العراق ساحة لإيواء الإرهابيين من دول عربية وأجنبية، منطلقاً عبر سوريا التي انتهجت سياسة فتح الأبواب أمام عبور الإرهابيين منذ البداية، ووفرت ممراً آمناً لهم، وفيما بعد ساهم الدعم الكبير المقدم إقليمياً ودولياً لتمكين الثوار في مواجهة النظام السوري، في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية التي سرعان ما تغيرت وجهتها الحقيقية نحو العراق⁽⁷⁵⁾.

وعلى الرغم من أن القوات العراقية استطاعت دحر الكيان الإرهابي منذ عمليات تحرير المناطق التي كان يسيطر عليها، إلا انه مازال يشكل خطراً على الأمن القومي العراقي وتهديداً واضحاً لسياسته الخارجية لكونه من التهديدات غير المتماثلة، والمقصود بها مواجهة طرف ليس بوحدة دولية، وإنما له امتدادات خارجية⁽⁷⁶⁾، لاسيما انه بدأ في التعافي من هزائمه الإقليمية منذ عام 2017، وبدأ بتصعيد الأنشطة الهجومية بالعودة لممارسة حرب العصابات التي كانت منهجه قبل عام 2014، إذ تظهر المقارنة السنوية للهجمات في الأشهر الثلاثة الأولى

من عام 2019، مقابل المدة نفسها من عام 2020، زيادة في عدد الهجمات بحدود الضعف، من 292 عملية إرهابية في الربع الأول من عام 2019، الى 566 عملية إرهابية في الربع الأول من عام 2020⁽⁷⁷⁾، هذا التحدي يعد من اخطر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، كونه سيحد من الفعل السياسي الخارجي ويشتت التوجه الحكومي ما بين استمرار طلب المساعدة الخارجية من التحالف الدولي ضد داعش لتوجيه ضرباتها الجوية، وما بين الخضوع التام لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت بحرمان العراق من مساعداتها العسكرية، بموجب قرار البرلمان العراقي بإنهاء الوجود الأمريكي في العراق في 5 كانون الأول عام 2020⁽⁷⁸⁾، عليه لا يمكن التخلص من الإرهاب إلا بسياسة خارجية مؤثرة تعمل على تحقيق تعاون دولي في مكافحته، لتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن، وضمان استمراريته داخلياً وخارجياً.

إن ما سبق من عوامل مؤثرة في السياسة الخارجية إنما هي نتاج ضعف الدولة داخلياً وعجزها وضعف قدرتها على التأثير الخارجي، مع العلم أن العراق شهد منذ عام 2003 عودة العلاقات مع الأمم المتحدة والأجهزة الفرعية التابعة لها، والمنظمات الدولية المتخصصة، وكان من الممكن استغلال تلك العلاقة والاستفادة من امتيازات العضوية، في تصفية تركات الماضي مع دول الجوار وإيقاف تدخلاتها المستمرة في الشأن العراقي، كما كان يمكن للعراق أن يؤدي دوراً محورياً لإعادة الاستقرار والتوازن ضمن دائرته الإقليمية والعربية، عبر سياسة خارجية تستند الى دبلوماسية نشيطة وفاعلة، عقلانية ومتوازنة تمهد لقيام علاقات اقتصادية وثقافية واجتماعية أكثر عمقاً مع المحيط العربي والإقليمي من اجل بناء الثقة، كما كان يمكن تقديم امتيازات استثمارية لدول الجوار من فرص وضمانات لتشارك في استقراره وازدهاره وتكون تحولاً في مسيرة السياسة الخارجية الهادفة، وتمثل تلك محاولات لاستعادة العراق لمكانته الحقيقية التي حرم منها، ولعل عدم تحقيق ذلك كان لضعف وحدة الخطاب السياسي الداخلي الموجه نحو الخارج، ولغياب الخيارات السياسية لصناع القرار، وكذلك لحدثة تجربة دخول الطبقة الحاكمة الجديدة في العمل السياسي، وعدم امتلاكهم الخبرة في مجال العلاقات الخارجية، أو لاهتمامهم بمصالحهم الشخصية وتغليب المصالح الفئوية والحزبية والقومية أكثر من الاهتمام بمصالح الدولة العليا.

المطلب الثالث: نحو صياغة جديدة لسياسة العراق الخارجية

إن واحدة من اهم القضايا التي تحتاج لمعالجة، هي معالجة إخفاقات السياسة الداخلية للعراق، ومن ثم صياغة جديدة للسياسة الخارجية العراقية وبناء مؤسسات دبلوماسية فاعلة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، عليه كان طرح موضوع البعد الداخلي للدولة وتأثيره على السياسة الخارجية يفرض علينا وقفة تقييم

لما تعانیه السياسة الخارجية العراقية بعد جملة التحديات والتشوهات التي أصابت بناء الدولة منذ عام 2003 ولحد الآن، وولدت آثاراً سلبية في أسس ومقومات الدولة، انعكست على سلوكيات صانع القرار السياسي الخارجي.

فالسلبيات الداخلية باتت تهدد الدولة بشكل مباشر وتحد من قدرتها في تبني سياسة خارجية رشيدة وراسخة وفاهمة ومؤثرة تصدر من شبكة مؤسساتية داخلية، مثلما تحد من احترام الدول الأخرى لهيبة الدولة الخارجية، ولسنا بصدد إعطاء التوجيهات حول كيفية صياغة السياسة الخارجية فهذا شأن أصحاب القرار السياسي وهي الدوائر والمؤسسات التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية، إنما هدفنا عرض القضايا المطروحة والتحديات المعروضة، للمساهمة في بيان أوجه القصور، واقتراح الحلول بصيغ علمية.

وعليه ومن اجل صياغة وتنفيذ سياسة خارجية فعالة أشرنا الى أهمية البدء ببناء الدولة داخلياً فهذا البناء امر لا مناص منه إذا ما كانت الدولة ترغب في الخروج من حالة الاستضعاف الشديد أمام قوى خارجية دولية وإقليمية، وحفظ امنها الوطني والقومي، الذي يمثل احد أهداف السياسة الخارجية الفاعلة. والمسألة ليست مجرد سمعة دولية، أو كسب احترام الدول الأخرى، بقدر ما تمثل حماية للأمن القومي، أي أن فعالية السياسة الخارجية امر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي للبلد المعني، مثلما الأمن القومي هو محور السياسة الخارجية واحد اهم مرتكزاتها، بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، سواء أكان شمولياً أم ديمقراطياً⁽⁷⁹⁾.

والأمن القومي ليس أمراً مرتبطاً بدوائر وأجهزة أمنية من جيش وشرطة وحرس حدود ووكالة استخبارات، إنما الأمن القومي في الدول المتقدمة مرتبط باستقرارها السياسي والمجتمعي، وحفظ هيبتها السياسية وحماية شعبها وثروتها الوطنية من أي عدوان أو تهديد، ومبادرتها الى إصلاح وترقية مستوى مدارسها وكفاءاتها وترتيبها عالمياً ثم منع التدخلات الإقليمية والدولية، ومعالجة الأزمات الداخلية من ديون وعنف ونقص خدمات.

أي أن الأمن القومي هو الأمن العسكري، والأمن الجماعي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الإنساني، والأمن السياسي، والأمن الصحي، والأمن الاقتصادي والى آخره من مستويات الأمن⁽⁸⁰⁾، وتحقيق ذلك يعني حفظ الدولة داخلياً وخارجياً، وبعبارة أخرى ينخفض أداء الحكومة في الداخل وهي لا تزال تطمح الى دور اكبر وأداء أوسع في الخارج حينها ستتفاجأ بفشل داخلي وخارجي من دون تحقيق أي نجاح يسجل لها.

فالسياسة الخارجية هي جزء مهم من السياسة العامة للدولة وهي عملية تنظيم القوة الجماعية التي تمثلها الدولة في سبيل تحقيق مصالحها الوطنية⁽⁸¹⁾، ولعل هناك من يعترض على التداخل ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وينكر وجود ارتباط بينهما، إلا أن الحقيقة التي تخفي على من لا يواكب التطور الحاصل

في ميدان السياسة الدولية، هي أن السياسة الداخلية مثل الاقتصاد والتعليم وحقوق الإنسان والبيئة والإعلام وحتى حقوق الأطفال والمعوقين كلها مرشحة لان تكون جزءاً من العلاقات الدولية ومن ثم تصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول⁽⁸²⁾، ولهذا علينا الاستعداد لإعادة النظر بالسياسة الداخلية وانعكاسها على السياسة الخارجية.

وكل هذه الأمور وغيرها تبرر الدعوة الى إعادة بناء الدولة العراقية على أسس علمية كفيلة بإنتاج دولة حضارية حديثة، هذه الأسس تبني دولة تقوم على المواطنة والديمقراطية والقانون والمؤسسات والعلم الحديث، دولة مستقرة بإطارها الدستوري، ومجتمع مدني فعال، وحكومة كفؤة، أي أن العراق يحتاج هندسة دستورية، وهندسة انتخابية، وهندسة اجتماعية، وهندسة خارجية، لكن يتعين أن تتضمن عملية إعادة البناء الجديدة إصلاح عيوب التأسيس بمشاركة فعالة أو ربما إشراف عام من قبل أشخاص كفؤين متخصصين بمختلف الفروع، وليس لهم طموحات سياسية شخصية أو فئوية.

فالصياغة الجديدة للسياسة الخارجية تتطلب التركيز على عدد من الأهداف هي:

1. حماية الأمن القومي: تنجح الدول المتقدمة غالباً في التخلص من الأزمات الداخلية والخارجية وحماية الأمن القومي، نظراً لكونها قائمة على مؤسسات وليس أشخاص، ومن ثم فإن إدارة أزماتها تتم عبر الاعتماد على مؤسسات علمية تضم صفوة الخبرات المتخصصة في جميع المجالات، وعلى قمة هذه المؤسسات تأتي مؤسسة مجلس الأمن القومي، تضع الاستراتيجية العامة للدولة وتشرف على تنفيذها، وتحدد مصلحة الدولة القومية العليا، ومواطن القوة والتهديد واليات وأدوات المجابهة⁽⁸³⁾.

عليه فإن أولى المتطلبات لصياغة سياسة خارجية عراقية جديدة، تكمن عبر الاعتماد على مؤسسات تستخدم آليات من شأنها حفظ وحماية الأمن القومي، تأخذ على عاتقها مهمة وضع الاستراتيجية العامة للتخلص من تبعات التدخلات الدولية والإقليمية، عبر معالجة أسباب تلك التدخلات لوقفها نهائياً، مثل تصفية الديون الخارجية والتعويضات، وإعادة ترسيم الحدود المتنازع عليها بين العراق وايران من جهة، وبين العراق والكويت من جهة أخرى، ومعالجة القضايا العالقة، مثل قضية المياه بين تركيا والعراق، وبين العراق وايران، وقضايا الحقول النفطية في المناطق الحدودية المشتركة، فضلاً عن قضايا أخرى مثل ضبط الحدود لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب المخدرات أو الآثار مع دول الجوار (الأردن، وسوريا، والسعودية، والكويت، وايران، وتركيا)، ومن ثم العمل على ضمان حماية الأمن القومي واستدامته باتباع الآتي:

- أ- تحصين المواطن العراقي وتعزيز ولائه الوطني وإعلاء هويته العراقية للحيلولة دون انخراطه في تنظيمات مسلحة مدعومة إقليمياً ودولياً⁽⁸⁴⁾.
- ب- تجريم حصول الأفراد والكيانات السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أو أي تنظيمات أخرى تحت أي مسمى على الأموال من جهات خارجية بأشكالها وصورها كافة (منح، هدايا، مساعدات، دعم)، واعتبار ذلك خيانة عظمى تمس الأمن القومي وسيادة الدولة العراقية.
- ت- إدانة شديدة لأي تدخل خارجي في الشأن العراقي، وعدّ أي دعم مقدم للجماعات والأشخاص انتهاكاً للسيادة العراقية، وتدخلًا سافرًا في شؤونه الداخلية.
- ث- تجريم العمل في سلك السياسة الخارجية المحكوم بنزعات شخصية إرضاءً لمصالح حزبية أو مذهبية.
- ج- الحذر من المجازفة بعلاقات العراق الخارجية تنفيذاً لرغبات دولية أو إقليمية، تتعارض مع مصالح الشعب العراقي والسيادة الوطنية.
- ح- تجريم أي مساس للسيادة العراقية تحت أي مبرر أو الاستعانة بقوات أجنبية في السيطرة على الصراعات الداخلية.

2. استقلالية السياسة الخارجية: إن معالجة مشكلات البيئة الداخلية والخارجية تكون أولى الخطوات نحو استقلالية السياسة الخارجية، فعلى المستوى الداخلي تتضمن شرعية الدولة الداخلية على استقلال سياستها الخارجية⁽⁸⁵⁾، وقد اثبت الواقع أن العراق لا يمتلك استقلال في سياسته الخارجية، لكون شرعية الدولة الداخلية وسيادتها الخارجية منقوصة، ويرتبط هذا الهدف بفرضية أن الحفاظ على سيادة الدولة وأمنها القومي يتحقق عبر هندسة سياسية تمنح الدولة قوة عبر نجاح بناءها الداخلي ومن ثم تنعكس خارجياً؛ لان السياسة الخارجية ترتبط وتستند الى قوة الدولة.

وطالما بقيت عوامل زعزعة قوة الدولة مثل المشكلات الداخلية والإرهاب والتدخلات الخارجية، فإنه لا وجود لاستقلالية في السياسة الخارجية العراقية، لاسيما أن العراق عالق ما بين قوتين خارجيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

3. انتهاج البراغماتية لا العقائدية في السياسة الخارجية: إن بناء السياسة الخارجية على أساس المصلحة الوطنية امر في غاية الأهمية، وهو العرف الدولي الذي تنتهجه جميع الدول، لاسيما الدول الكبرى والمتقدمة، فهي تبني سياستها الخارجية على أساس متين من المصالح الوطنية والنظرة البعيدة لتلك المصالح وتطورها⁽⁸⁶⁾،

بصرف النظر عن أي ارتباط عقائدي أو قومي أو تاريخي، وبموجب ذلك تكون البراغماتية الوطنية العراقية هي أعلى واسمى من أي ارتباط عراقي خارجي، وهو ما نحتاجه في سياستنا الخارجية الفاعلة، عبر قيادة رشيدة تفرق بين مصلحة العراق وامنه الوطني وبين تبعيته الخارجية أو العقائدية.

4. تصدير النجاح الداخلي نحو الخارج: بمعنى انعكاس صورة نجاح الدولة التي يراد نقلها للآخرين، عبر مزيج مركب من قيم نشر الثقافة الخاصة بالدولة نحو الخارج، والالتزام بمجموعة القيم التي تضيي احتراماً خاصاً، على سبيل المثال سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو احترام حقوق الإنسان وعدم التعاون مع الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان⁽⁸⁷⁾، واعتبار حقوق الإنسان، والعدالة والحرية جزءاً من العمق الحضاري لوادي الرافدين، وإظهار الموروث الفكري في اللغة والكتابة والعلوم التقنية والقانون، والتمسك بنهج أخلاقي مثالي للتعامل مع الدول، فضلاً عن الالتزام بما حدده الدستور من قيم التي يجب أن يلتزم بها العراق في سياسته الخارجية.

5. الاتجاه نحو المنظمات الإقليمية والدولية: ويشمل الاندماج الدولي في المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، والتجمعات الإقليمية، والتكتلات الاقتصادية، والاندماج في دائرة العالم الإسلامي وجامعة الدول العربية⁽⁸⁸⁾، وغيرها من الفعاليات التي أخذت دورها في النمو وبشكل سريع وازدادت أهميتها في السياسة الخارجية في الوقت الراهن⁽⁸⁹⁾. كما يشمل هذا اللجوء الى التنظيمات الدولية والقضاء والتحكيم الدوليين، لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتفعيل دور السياسة الخارجية العراقية في انتهاج سياسة تقوم على التفاعل مع الدول وفق علاقات التكامل والتعاون استناداً الى ميثاق الأمم المتحدة⁽⁹⁰⁾، وتنفيذاً لما تضمنه الدستور العراقي في المادة الثامنة منه، لحل المنازعات بالطرق السلمية. إذ يمثل توجه العراق في سياسته الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من الدستور، حاجة متوافقة مع توجه النظام السياسي الى الديمقراطية، فالنظم الديمقراطية تكون اقل ميلاً من النظم التسلطية في استعمال القوة والأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية أو اللجوء الى الحرب⁽⁹¹⁾.

هذه الأهداف ترتبط احدها بالآخرى، فحماية الأمن القومي لا يكون إلا عبر انتهاج سياسة خارجية مستقلة ذات توجه براغماتي توازن بين المصالح والأهداف، والبراغماتية ستكون نابعة من قيادة سياسية رشيدة تمتلك التخطيط السليم وتوفر البدائل المتاحة لمجموعة القيم، بالارتكاز الى نجاحها وقوتها الداخلية، ما يعني ستوجه ذلك النجاح عبر السياسة الخارجية، لبناء شبكة علاقات خارجية مصلحة تعكس المبادئ والأهداف وترجم

التوجهات من خلال الانضمام الى المنظمات الدولية والإقليمية والاندماج الخارجي الذي بدوره سيدعم حماية الأمن القومي.

6. البحث في جيوبوليتيكا الدولة لتطبيق هندسة السياسة الخارجية: بمعنى عملية استثمار الموقع الجغرافي والاهتمام بالمكانة الإقليمية الريادية للعراق، والانفتاح على دوائر متعددة⁽⁹²⁾، كونه حلقة وصل يتوسط القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما انه يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط⁽⁹³⁾، ومن هذا المنطلق يمكنه بناء سياسة خارجية، ذات وزن وتأثير على دول جواره (تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت، ايران)، وإمكانية بناء علاقات مصلحة تكاملية لاسيما مع الكويت لتعويض واجهته البحرية الضيقة، والتخلص من عيوب الجغرافيا وغبن الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية.

كما تعني هندسة السياسة الخارجية فهم حركة الجيوبوليتيكا الاقليمية والشروع بتحديد مساراتها ومد نفوذها اتجاه العراق، واعادة تشكيل السياسة الخارجية وصياغتها بما يتفق مع فلسفة ما يجب ان يكون عليه الوضع اقليمياً بالنسبة للعراق، والنابع من فهم الدولة لمحيطها، وهذا يمثل ذروة القوة وتوظيفها باساس جيوبوليتيكي رصين عبر تصور استراتيجي حر.

فالعراق يتوسط نقطة ارتكاز مهمة في منطقة تصادمت فيها كبرى الاستراتيجيات الدولية وشهدت مراحل من الصراعات السياسية، والتي أسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وبيئته الإقليمية، وبوصفه مرتكزاً استراتيجياً فعالاً، في حسابات الموقع الجيوستراتيجي ضمن نطاقه الإقليمي، فقد اصبح العراق يؤثر في هيكلية التحالفات والتوازنات الإقليمية حتى وان كان يعد الحلقة الأضعف في الاطار العام لهذه التحالفات، نتيجة للأحداث التي تجري على أرضه ومخارجاتها⁽⁹⁴⁾.

المسألة الأخرى في هندسة السياسة الخارجية ستكون باستثمار العراق موقعه المستقبلي الذي يمثل نقطة عبور يمر من خلالها طريق الحرير الجديد⁽⁹⁵⁾، إذ سيمثل العراق ملتقى الطرق الاقتصادية التي تربط بين أسواق أوروبا وآسيا، كما يربط البحر المتوسط بالخليج العربي، مما يسهل نقل البضائع والمسافرين بين الشرق والغرب⁽⁹⁶⁾.

عليه ومن اجل تمكين العراق من استثمار موقعه الجيوبوليتيكي والاتجاه في مسار الانضمام الى مبادرة الحزام والطريق، فان ذلك يتطلب توفير بيئة آمنة، وإبعاد تأثير الصراعات في الساحة العراقية، عبر الموازنة بين قوتين متخاصمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وايران، وهذا لن يتم بدون الاستناد الى العوامل الداخلية مثل توجهات الحكومة وتمثيلها لمصالح العراق أو تمثيلها لأحدى واجهات الصراع (الولايات المتحدة الأمريكية،

ايران)، وميلها لهذا الطرف أو ذاك، إذ يلحظ أن العراق يتبع الانفتاح الاستراتيجي مع ايران الطرف المتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي يرتبط بمعاهدة الاطار الاستراتيجي معها.

هنا يجب أن يتجلى الموقف الخارجي باتباع سياسة براغماتية مصلحية مبنية على الحياد والانفتاح الاستراتيجي على جميع الأطراف، وهو ما يمهد لدور إقليمي ريادي ممكن أن يؤديه العراق في الحقبة المقبلة لصياغة توازن إقليمي جديد يتخذه العراق اللاعب الموازن لمثلث القوى الإقليمي الذي يضم كلاً من (إيران، تركيا، السعودية)، فضلاً عن ما يمكن أن يؤديه كلاعب مهم ووسيط بين القوى العظمى التي يرتبط بمعاهدة أمنية معها وبين مصالح القوى الإقليمية التي تحول الهيمنة على القرار السياسي الداخلي والخارجي للعراق، لكن كل ما ذكر لا يمكن ترجمته دون انتهاج بناء داخلي للدولة ومحاولة النهوض والتخلص من تصنيفات الدول الفاشلة، وهو ما يمكن أن يترجم من خلال قيادة رشيدة تعطي الأولوية للوطن فوق كل الاعتبارات، وتفتح قناة اتصال غائبة بين القوتين المتخاصمتين (الولايات المتحدة الأمريكية وإيران)، وتحذر من الانجرار في سياسة خارجية عدائية ضد ايران، فالاستهداف الأمريكي لإيران هو مصلحي ومؤقت، ولا مصلحة للعراق من الوقوع في شراكته.

الخاتمة

- مما سبق يتضح أن مسارات السياسة الخارجية العراقية تتأثر ببناء الدولة عبر مجموعة من النتائج الآتية:
1. عانت السياسة الخارجية العراقية من مشكلة فشل الدولة، وتأثيرات العوامل الداخلية، التي تعد شرطاً للسياسة الخارجية الفعالة، مما أفقدها جانب مهم من عوامل القوة، وعكست الوهن الناتج عن العوامل الداخلية، من محاصصة واستشراء الفساد، فالدول تتحرك خارجياً على قدر سلامة جسدها الداخلي.
 2. إن السياسة الخارجية، لا يمكنها أن تكون منفصلة عن البيئة الداخلية للدولة، عليه تتأثر توجهات السياسة الخارجية بظروف البيئة الداخلية ومدى التطور والنهوض الذي تصل إليه الدولة عبر مقومات بناء الدولة.
 3. بموجب ما تقدم امتازت السياسة الخارجية العراقية بتذبذب المواقف نتيجة عوامل داخلية وخارجية لتعطي أداءً متغيراً نسبياً ذو سمات إيجابية تارة، وسلبية تارة أخرى، لكن من دون تغيير حقيقي على مستوى المدركات والتوجهات والفعل السياسي الخارجي.

4. إن سبب التراخي في السياسة الخارجية هو انعكاس المشكلات الداخلية، وفقدان صورة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، نتيجة التشوهات وغياب النضج السياسي المطلوب، فتحقيق النجاح على الصعيد الداخلي وبناء الدولة يمكن الدولة من صنع سياسة خارجية فاعلة والاندماج الخارجي. والواضح بناءً على مخرجات الدراسة إن من الممكن للسياسة الخارجية العراقية أن تستمد قوتها وفعاليتها وقدرتها من نجاح بناء الدولة، وهذا يتطلب أن تبدأ الحكومة بنظرة قيادية رشيدة، لتشكيل لجان حقيقية وليست صورية، تتكون عضويتها من لجنة القضاة، وأعضاء من مجلس النواب، وأساتذة جامعات، ومتخصصين في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وخارجية، لوضع خطط، وتقييم أداء الوزارات كافة، لكشف الخلل ومعالجة أوجه القصور، ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

التوصيات

1. ضرورة إيجاد نظرية متكاملة للشؤون الخارجية، بناءً على المراجعة المستدامة لثقة الدولة بنفسها، عبر عملية بناء الأسس الداخلية وما تحمله من مقومات قوة، وإبعاد أي تدخلات خارجية في شؤون الدولة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.
2. منع تفويض حق ممارسة السيادة إلى أي جهة خارجية أو داخلية، وفرض هيبة الدولة على إقليمها ومياها وأجوائها وعدم السماح لأي جهة أن تحل محل الدولة.

الإحالات والمصادر:

- (1) احمد محمد محمود المسلماني، الهندسة السياسية.. مصر ما كان وما يجب ان تكون، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2018)، ص11.
- (2) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007)، ص11.
- (3) Alan, C. Isaak, **Scope and methods of political science an introduction to the methodology of political inquiry**, (Illinois: Dorsey Press, 1985), P.110.
- (4) محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص42.
- (5) محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة استيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص42.
- (6) كاترين شكدام، بناء الأمة وسياسات بناء الدولة المثال الفرنسي ومحدداته، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018)، ص4.
- (7) محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة استيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص46.
- (8) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة دراسة حالة العراق، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص85.
- (9) حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، سلسلة أطروحات الدكتوراه 85، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص255.
- (10) أنطوني جينز، بعيداً عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002)، ص171-172.
- (11) حسام الدين علي مجيد، مصدر سبق ذكره، ص88.
- (12) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص228.
- (13) محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة استيمولوجية، مصدر سبق ذكره، ص46.
- (14) نقلاً عن: احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص70.
- (15) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص346.
- (16) James P. Warburg, **Foreign Policy Begins at Home**, (New York: Harcourt Brace & Company, 1944), P.22.

(17) Richard N. Haass, **Foreign Policy Begins at Home The Case For Putting Americas House in Order**, (New York: Basic Books, 2013), P.8.

(18) Barack Obama's Feb. 5 Speech, The New York Times, Feb. 5, 2008, Available at: <https://www.nytimes.com/2008/02/05/us/politics/05text-obama.html>.

(19) Richard N. Haass, Op. Cit, p.13.

(20) Ibid, p.10.

(21) Ibid, p.11.

(22) Ibid, p.11.

(23) Ibid,, p.13.

(24) إياد عبد الكريم، "السياسة الخارجية العراقية تجاه أفريقيا 1968-2003 نيجيريا انموذجاً"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 76، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005)، ص3.

(25) محمد احمد العدوي، مقدمة في العلوم السياسية، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2013)، ص372.

(26) غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، (بغداد: وزارة الخارجية، الدائرة الصحفية، 2013)، ص31.

(27) هنري كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة: حسين شريف، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973)، ص19.

(28) إناس شيباني، "في تحليل السياسة الخارجية النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر -باتنة، 2019)، ص36.

(29) نقلاً عن: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص52.

(30) لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، صحيفة المثقف، العدد 1765، الأحد 2011 /5/22، على رابط الموقع: <http://www.almothaqaf.com/b/c3/207-aqlam2009/48934>.

(31) احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص62.

(32) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص19.

(33) احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص70.

(34) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص35.

(35) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص84.

(36) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص175.

(37) نقلاً عن: عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2008)، ص17.

(38) ناصيف يوسف حتى، مصدر سبق ذكره، ص160.

- (39) نقلاً عن: محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 71.
- (40) جيمس دورتي وروبرت بالسنغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 79-80.
- (41) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 51.
- (42) ناصيف يوسف حتى، مصدر سبق ذكره، ص 176.
- (43) جيمس دورتي وروبرت بالسنغراف، مصدر سبق ذكره، ص 91.
- (44) ناصيف يوسف حتى، مصدر سبق ذكره، ص 177.
- (45) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط5، (القاهرة: شركة العاتك للكتاب، 2010)، ص 15-16.
- (46) ينظر: نص المادة (8) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.
- (47) كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، مجلة دراسات دولية، العدد 44، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008)، ص 7-8.
- (48) محمد الدبار، تحليل السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات، سلسلة تحليلات سياسية، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص 1.
- (49) خالد اسماعيل، "السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة السورية عام 2011"، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 9، (مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015)، ص 164.
- (50) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ومزيان مماس، "الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام 2011"، أعمال المؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار، 2011، ص 189.
- (51) فريق الأزمات العربي، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016)، ص 16.
- (52) جاسم يونس الحريزي، مصدر سبق ذكره، ص 97-98.
- (53) حيدر علي حسين، "اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 61، (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2018)، ص 5.
- (54) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، استراتيجية الوزارة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، عبر رابط الموقع: <http://www.mofa.gov.iq>.
- (55) وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص 140.
- (56) نص المادة (9) ثالثاً، من قانون الخدمة الخارجية رقم 45 لسنة 2008.

- (57) عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، "إشكاليات بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر"، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2014)، ص36.
- (58) علي عباس مراد، "الأمن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة"، مجلة قضايا سياسية، العدد 13، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008)، ص72.
- (59) يذكر الحاكم الأمريكي للعراق "بول بريمر"، انه بعد تولي أول اجتماع له مع وزراء عراقيين بعد تشكيل السلطة، هنأهم بمناسبة تولي مناصبهم وعرفهم بصلاحياتهم، إلا انه ربط تلك الصلاحيات بالموافقة المسبقة التي يجب أخذها من مستشاريه، بل انه نبه الوزراء في ذلك الاجتماع بشكل حاد وصارم بالقول: "أحببت ذلك أم كرهتم، ليس من الممتع أن تكون خاضعاً للاحتلال، ويمكنني أن أضيف أن يكون المحتل الائتلاف هو السلطة السيدة هنا"، ينظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص205.
- (60) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مصدر سبق ذكره، ص7.
- (61) نقلاً عن: ابراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار في العراق مصادره والياته، سلسلة أوراق إقليمية، العدد 11، (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008)، ص22.
- (62) زياد يوسف حمد وفنر عماد خليل العبادي، "احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتداعياته على الأمن الوطني العراقي الأزمة والنتائج"، مجلة قضايا سياسية، العدد 55، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2018)، ص167.
- (63) سليم كاطع علي، "سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 54، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018)، ص335-336.
- (64) علي رضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؟، (كاليفورنيا: مؤسسة راند للأبحاث، 2015)، ص3.
- (65) نقلاً عن: عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص77-78.
- (66) زياد يوسف حمد وفنر عماد خليل العبادي، مصدر سبق ذكره، ص167.
- (67) علي رضا نادر، مصدر سبق ذكره، ص2.
- (68) جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص114.
- (69) محمد فايز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص428.

- (70) خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد 44، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010)، ص 83.
- (71) معتز اسماعيل خلف الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص 240.
- (72) المصدر نفسه، ص ص 241-242.
- (73) وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص 186.
- (74) رئاسة الوزراء، استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007-2010 العراق أولاً، (بغداد: 2007)، ص 1.
- (75) زياد يوسف حمد وفنر عماد خليل العبادي، مصدر سبق ذكره، ص 152.
- (76) منى علي المهدي، السياسة الخارجية دراسة نظرية، (بغداد: مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، 2020)، ص 93.
- (77) Michael Knights and Alex Almeida, "Remaining and Expanding: The Recovery of Islamic State Operations in Iraq in 2019-2020", **CTC Sentinel**, Volume 13, Issue 5, Combating Terrorism Center, U.S. Military Academy, West Point, NY 2020, P.14.
- (78) عادل عبد الحمزة ثجيل، مصدر سبق ذكره، ص 12.
- (79) عبد العظيم جبر حافظ، "البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني"، مجلة قضايا سياسية، العددان 27-28، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، 2012)، ص 213.
- (80) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 207.
- (81) غانم علوان الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 19.
- (82) المصدر نفسه، ص ص 39-40.
- (83) أمنية سالم، "فاعلية مأسسة مجالس الأمن القومي في إدارة أزمات السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 222، (مركز الأهرام، القاهرة، 2020)، ص 46.
- (84) وسام علي حسين العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص 243.
- (85) جاك دوه نيدييه دي فابر، مصدر سبق ذكره، ص 114.
- (86) غانم علوان الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 25.
- (87) غانم علوان الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 27.
- (88) تنص المادة (3) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، على أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الإسلامي".
- (89) غانم علوان الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

- (90) وسام حسين علي العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص 243.
- (91) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 238 - 239.
- (92) فراس عباس هاشم، جيوبوليتيكا السياسة الخارجية العراقية، المركز العربي الديمقراطي، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على رابط الموقع: <https://democraticac.de/?p=67279>.
- (93) تمارا كاظم الأسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 ولغاية 2014، في سعد عبيد السعيد والمصطفى بوجعوبط ومحمد كريم جبار الخاقاني (محررون)، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص 138.
- (94) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 3.
- (95) طريق الحرير الجديد أو مبادرة الحزام والطريق، هو مشروع صيني أطلق عام 2013، بمثابة رؤية استراتيجية لدور الصين في النظام العالمي، يهدف الى ربط الصين بجنوب شرق آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا عبر طريقين رئيسيين هما حزام طريق الحرير الاقتصادي البري، وطريق الحرير البحري، للمزيد ينظر: هند زياد نافع عبد الله الكلو، "أبعاد السياسة الخارجية الصينية من منظور مبادرة الحزام والطريق تجاه منطقة الخليج العربي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2020)، ص 14.
- (96) المصدر نفسه، ص 119.